العدد (4106) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (9) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الاجتماع الأخير عُقد بدعوة أطراف شيعيّة لمناقشة الانتخابات

المالكي يسحب بساط رئاسة التحالف من تحت الحكيم رغم عدم انتخاب البديل

■ كتلة الحكمة: سنعود للتحالف مجدّداً بهدف تشكيل الحكومة

□ بغداد / محمد صباح

سحب رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي البساط من تحت منافسيه في التحالف الوطني للمرة الثانية، الاسبوع الماضي، بترؤسه اجتماعاً لأغلب قوى الكتلة الشيعية. وكان لافتاً تغيّب كل من رئيس التحالف الوطني المنتهية ولايته عمار الحكيم، ورئيس الوزراء حيدر العبادي.

ولم تعرف أسباب تغيّب الحكيم والعبادي رغم تلقي الأول دعوة من المالكي لحضور الجلسة التي طلبتها قوى شيعية لمناقشة الموقف من الانتخابات.

وحضر الاجتماع، الذي عقد الخميس الماضي، كل من هادي العامري عن منظمة بدر، وحسين الشهرستاني عن كتلة مستقلون، وخالد الاسدي عن حزب الدعوة تنظيم العراق، وعبدالحسين الموسوي وحسن الشمري عن حزب الفضيلة، ومحمد تقي المولى عن المجلس الأعلى الإسلامي.

وهذا الاجتماع الثاني من نوعه الذي يعقده التحالف الوطني في مكتب المالكي ويتغيب عنه العبادي والحكيم.

وكان اجتماع للتحالف عقد برئاسة المالكي، في تشرين الثاني الماضي، حضرته أطراف تحالف القوى برئاسة رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أسفر في اليوم التالي عن تمرير طاقم مفوضية الانتخابات بعد أشهر من التعطيل.

ومنذ انتهاء رئاسة الحكيم للتحالف الوطني، في أيلول الماضي، لم تعقد القوى الشيعية اجتماعاً رسميا لبحث القضايا المصيرية.

وتعود أسباب ذلك الى تمسك الحكيم برئاسة التحالف الوطني مع عدم حسم الاطراف الشيعية المرشح البديل.

اجتماع لقيادات التحالف الوطني في منزل المالكي

ويقول النائب حسن الشمري، الذي حضر اجتماع الهيئة القيادية للتحالف الوطني، إن "المواضيع التي تمت مناقشتها في الاجتماع كانت تدور حول الالتزام بالمواعيد التي حددتها الحكومة لإجراء الانتخابات، وحث نواب التحالف الوطني على المشاركة في الجلسات التي ستخصص لمناقشة قانون الانتخابات".

وأضاف النائب عن كتلة الفضيلة، في تصريح لـ(المدى) أمس، ان "عمار الحكيم لم يعد رئيسا للتحالف الوطني بعد انتهاء ولايته الدورية"، لكنه أكد ايضا أن "رئاسة التحالف لم تحسم إلى غاية الآن بين الأطراف الشيعية".

وبشأن انعقاد الاجتماع في مكتب رئيس ائتلاف دولة القانون ونائب رئيس الجمهورية، كشف الشمري عن "وجود طلب من قبل بعض قوى التحالف الوطني لعقد اجتماع لها برئاسة نوري المالكي لمناقشة موضوع الانتخابات وتحديد مواعيدها".

وأضاف عضو كتلة الفضيلة ان "نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي أكد للأطراف التي شاركت في الاجتماع اتصاله بقيادة تيار الحكمة للحضور في الاجتماع"، معتبرا ان "غياب الحكيم عن الاجتماع كان لأسباب مجهولة غير معروفة". وبشأن تغيب رئيس الوزراء حيدر العبادي عن الاجتماع، قال الشمري "لم يتم تأكيد حضور العبادي للاجتماع". ونفى وصول دعوة من المالكي إلى العبادي للمشاركة في الاجتماع عازيا ذلك إلى "انشغال رئيس مجلس الوزراء مما حال دون تأكيد حضوره للاجتماع".

وكان نواب مقربون من رئيس الوزراء أكدوا انه بات يجتمع مع الحكيم بشكل منفرد لمناقشته في القضايا التي تخص التحالف الوطني. وفي السياق ذاته، يؤكد النائب زاهر العبادي ان "المالكي لم يتم انتخابه رئيسا للتحالف، وبالتالي فان الاجتماعات التي يعقدها ليست بصفته رئيسا للتحالف"، منوها الى ان "الاجتماع الأخير كان لقيادات التحالف وليس لرئاسته". ويضيف العبادي، في تصريح لـ(المدى) امس، ان "الاجتماع ركز على إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة". وأكد ان "مجلس النواب سيصوت في جلسة الأحد المقبل على المواعيد المحددة لإجراء الانتخابات".

ويبين النائب عن كتلة عطاء، التي يترأسها مستشار الامن الوطني فالح الفياض، أن "البرلمان سيختار بين المواعيد التي حددتها الحكومة أو مواعيد أخرى قد يختارها هو"، مؤكداً ان "الجلسة المقبلة ستحسم مواعيد الانتخابات وبعدها سيمضي البرلمان في استكمال تشريع قانون الانتخاب".

وتعليقاً على اجتماع الهيئة القيادية برئاسة المالكي، يؤكد القيادي في تيار الحكمة نزار السلطان انه "ليس اجتماعا للتحالف الوطني لعدم حضور كل من رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم". ويبدي السلطان تحفظاته على تحركات رئيس ائتلاف دولة القانون الذي قال انه بدا وكأنه رئيساً للتحالف الوطني، وأضاف "هذا يدخل في باب التنافس المحموم الذي تشهده الأجواء الانتخابية".

ويؤكد السلطان أن "المالكي وجّه دعوة إلى زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم للمشاركة في الاجتماع"، منوهاً الى ان "المالكي ليس رئيسا للتحالف الوطني ولم يتم انتخابه من قبل القوى الشيعية".

ويشدد القيادي في حزب الحكيم انه "مازال رئيسا التحالف الوطني لأنه لم يتم اختيار البديل"، لكنه اعترف بأن الحكيم لا يمارس اي نشارط للتحالف الوطني من الناحية العملية.

واختير الحكيم في أيلول ٢٠١٦ كرئيس دوري للتحالف الوطني خلفاً لإبراهيم الجعفري الذي تولى المنصب منذ ٢٠١٠. وجاء الاختيار بعد اتفاق مع حزب الدعوة على ان تكون رئاسة التحالف الوطني دورية بينهما. لكنّ تحفظ أطراف شيعية حال دون تولي المالكي رئاسة التحالف خلفاً للحكيم.

وبشأن استعدادات الاطراف الشيعية للانتخابات المقبلة، يقول نزار السلطان ان "قوى التحالف الوطني ستخوض الانتخابات المقبلة بقوائم منفردة ما يعني تفكك التحالف الشيعي في الفترات المقبلة لحين انتهاء الانتخابات"، لكنه أكد أن "الاطراف الشيعية ستعود للتحالف بعد العملية الانتخابية لتشكيل الحكومة الجديدة". وتعتزم قوى التحالف الوطني خوض الانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في أيار المقبل، بأكثر من ٥ قوائم، تتنافس جميعها للفوز برئاسة الحكومة المقبلة التي تسعى لمعرفة حجمها السياسي عبر خوض الانتخابات بشكل منفرد أو ضمن تحالفات محدودة.

حزب كردي يطالب بتشكيل "مجلس أعلى" لمفاوضة بغداد

بارزاني يردّ على العبادي: إيراداتنا لا تكفي لدفع الرواتب

□ بغداد / المدى

أكد رئيس وزراء إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، أمس الإثنين، أن واردات الإقليم لا تكفي لدفع رواتب موظفيه، واصفاً قرار البرلمان بشأن تشكيل لجنة للتحقيق بأحداث الطوز ومحاسبة المتورطين فيها بـ"الخطوة المهمة".

وحذر رئيس حكومة الإقليم، خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل، من محاولات التعريب الجارية بمدينة كركوك، قائلا "نحن قلقون من خطوات تعريب كركوك".

جاء ذلك بعد ساعات من تصويت مجلس النواب على تشكيل لجنة للتحقيق بأحداث طوزخورماتو ومحاسبة المتورطين فيها. وأضاف بارزاني ان "حكومة كردستان تأمل أن تضع بغداد حداً لمسألة التعريب والمشاكل في كركوك".

وأبدى رئيس حكومة إقليم كردستان الاستعداد لتقديم جميع التسهيلات إذا كانت لدى بغداد الجدية بما يخص دفع رواتب الموظفين، مشددا على انه "إذا كانت بغداد تود معرفة أرقام تصدير نفط كردستان فنحن مستعدون لذلك".

وأشار بارزاني الى أن بغداد مدينة لفلاحي إقليم كردستان بمبلغ قدره ٧٠٠ مليار دينار، مؤكدا أن "واردات الإقليم لا تكفي لدفع رواتب الموظفين".

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد قال، في مؤتمره الأسبوع الماضي، ان "رواتب موظفي الإقليم بلغت ٣٠٠ مليار دينار شهريا، وإيرادات الإقليم من تصدير النفط هي ٥٤٤ مليار دينار صاف، بالاضافة الى الإيرادات غير النفطية التي تأتي من الكمارك والضرائب وبيع المشتقات النفطية الى مواطني الاقليم". وفي سياق متصل، قال رئيس حكومة الاقليم "ناقشنا في اجتماع الحكومة؛ تقرير شركة ديلويت حول صادرات وواردات نفط إقليم كردستان"، مؤكدا "سنكشف ما جاء في تقرير ديلويت لشعب كردستان".

إلى ذلك انتقد بارزاني خطوة أخرى اتخذها البرلمان الاتحادي، يوم أمس الإثنين، التي تقضي بحظر عمل شركة كار الهندسية النفطية الكردية في حقول كركوك.

وجاء مؤتمر بارزاني بعد أيام من زيارة قام بها وفد من أحزاب المعارضة الكردية في الاقليم الى بغداد، ولقاؤه برئيس الوزراء حيدر العبادي وبعض القادة السياسيين.

وفي هذا السياق، وصفت كتلة الحركة الاسلامية الكردستانية زيارة الوفد الكردي إلى بغداد بـ"غير الشرعية". وقال رئيس كتلة الحركة في برلمان الإقليم ئاري عبد اللطيف ان "زيارة أي وفد من دون الرجوع الى رأي الشعب والمؤسسات في الاقليم في ظل هذه الظروف المتأزمة ليس لها اية قيمة وأهمية".

وشدد عبد اللطيف، في بيان تابعته (المدى)، على "ضرورة الإسراع بتشكيل مجلس أعلى للمفاوضات في كردستان وفق أسس وطنية وبإشراف مباشر من قبل برلمان الإقليم".

البرلمان يؤجّل مناقشة الانتخابات والموازنة إلى الأحد

□ بغداد / المدى

أرجأ مجلس النواب، خلال جلسة أمس، عرض القوانين الخلافية بينها الموازنة الاتحادية وقانون الانتخابات الى جلسة الاحد المقبل وصوت المجلس على قرارين تضمن الاول تشكيل لجنة للتحقيق في اعتداءات الطوز الاخيرة فيما ألزم الثاني الحكومة بالعمل على إعمار المناطق المتضررة من الحروب المتعاقبة بمحافظة البصرة..

وشهدت الجلسة الاعتيادية، التي عقدت بحضور ١٩٠ نائباً، انسحاب كتلة اتحاد القوى احتجاجاً على اعتداء بعض نواب كتلة الاحرار على أحد نوابها خلال الجلسة، بسبب الاعتراض على استبدال النائب مطشر السامرائي بالمرشح مثنى السامرائي. وشدد رئيس البرلمان سليم الجبوري على إنزال أقصى العقوبات بحق المتجاوزين على النظام العام لجلسة البرلمان، بحسب بيان للدائرة الإعلامية لمجلس النواب. وتضمنت الجلسة التصويت على قرار نيابي مقدم من لجان الطاقة والمالية والقانونية يلزم وزارة النفط بإيقاف عمل شركة كار في حقول كركوك والإيعاز بتكليف شركة نفط الشمال بالإنتاج والتسويق وأن يتم تصدير النفط عبر شركة سومو مع تشكيل لجنة تحقيقية من لجان الطاقة والنزاهة والمالية للتحقق من كميات النفط المصدرة على أن يقوم البنك المركزي بمعرفة حجم الاموال المودعة نتيجة تصدير النفط والتزويد بتقرير مفصل عن اسماء الاشخاص والمصارف التي تم إيداع الاموال فيها. كما صوت المجلس على قرار نيابي، مقدم من اللجنة القانونية يلزم الحكومة بالعمل على إعمار المناطق المتضررة من الحروب المتعاقبة التي تعرضت لها محافظة البصرة وخصوصا أقضية الفاو وأبو الخصيب وشط العرب والقرنة وإزالة المخلفات الحربية منها لإعادة الحياة إليها وتعويض ساكنيها المتضررين جراء ذلك.

وبشأن القوانين الخلافية، أكد رئيس مجلس النواب "أهمية إدراج مشروعي قانوني انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات في جلسة الاحد المقبل مع وضع توقيت زمني بهذا الشأن"، مشيرا الى أن "المناقشات شهدت وجود رأي يؤيد الالتزام بموعد الانتخابات وفق ما حددته الحكومة، أما الرأي الآخر فيذهب باتجاه تأجيل الانتخابات".

من جانبه أعلن النائب محسن السعدون، رئيس اللجنة القانونية، وجود أكثر من ٥٠ طلبا مقدما من النواب يتعلق بمشروع قانون انتخابات مجلس النواب. وأكد أهمية توفر العدالة والنزاهة في إجراء الانتخابات ومراعاة الظروف الطارئة في بعض المحافظات.

شاحنات عسكريّة تصل إلى المخيّمات من دون سابق إنذار

منظّمات إغاثيّة: بغداد تجبر النازحين على العودة لضمان الانتخابات

□ بغداد / رويترز

يقول نازحون وعاملون في مجال الإغاثة إن القوات العراقية ترغم مدنيين مقيمين في المخيمات على العودة إلى مناطق غير آمنة في محافظة الأنبار ما يعرضهم للخطر جراء العبوات الناسفة ومخلفات الحرب.

وتعدّ مشكلة النازحين بسبب الحرب على تنظيم داعش من أصعب المهام أمام رئيس الوزراء حيدر العبادي.

غير أن منتقديه يقولون إنه أكثر اهتماما بالفوز في الانتخابات التي ستجري في شهر أيار المقبل من تخفيف معاناة النازحين وعودتهم إلى ديارهم سالمين.

ويقول النازحون والعاملون بوكالات الإغاثة إن السلطات تعيد الناس رغما عنهم لضمان إجراء الانتخابات في موعدها. ولابد أن يدلي الناخبون بأصواتهم في دوائرهم الانتخابية وربما تتأجل الانتخابات إذا لم يعد النازحون إلى بيوتهم.

ويتمتع العبادي بموجة شعبية بعد هزيمة تنظيم داعش في العراق ويحرص على عدم تعطيل الانتخابات.

وتكشف مقابلات أجريت مع العاملين بوكالات الإغاثة وعشرات النازحين في مخيمات في مدينة عامرية الفلوجة الواقعة في قلب محافظة الأنبار ومع عدد من الأسر التي عادت إلى مناطق أخرى في المحافظة أن كثيرين أجبروا على العودة لبيوتهم وأن البعض كان مصيره القتل أو الإصابة. وقال العاملون في الإغاثة إن شاحنات عسكرية تصل إلى المخيمات من دون سابق إنذار ويعلن قادة عسكريون قوائم بأسماء البعض يتم منحهم ساعة لجمع متعلقاتهم للرحيل.

وقال أحد العاملين "هؤلاء العائدون ليسوا في أمان. حتى من لايقاومون صراحة ليس أمامهم في الواقع خيار آخر. فلا يمكنهم فعلا أن يقولوا لا لمجموعة من الناس تحمل أسلحة".

في هذا السياق، قال متحدث عسكري عراقي إن الادعاء أن الجيش يرغم المدنيين النازحين على العودة رغما عن إرادتهم مبالغة. وقال العميد يحيى رسول، المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة لرويترز "همنا الأساس هو سلامة مواطنينا ومهمتنا هي حماية الشعب". لكنه أضاف "لابد من عودة المواطنين لديارهم" بعد هزيمة تنظيم داعش.

وقال مهدي أحمد إن قوات الأمن وصلت في ٢٥ تشرين الثاني إلى مخيم في عامرية الفالوجة وطلبت من ابنه صالح (٣٧ عاما) وأسرته العودة إلى بيتهم. ورفضت الأسرة لأن بعض معارفهم في بلدتهم أبلغوهم أن المنطقة مليئة بالشراك الخداعية التي تركها مسلحو التنظيم وأن بيوتهم قد دمرت.

وأكد له قائد محلي أن المنطقة آمنة وقال له "الأفضل أن تعيش في خيمة في بلدتك من العيش في خيمة في المخيم".

وأخذ صالح زوجته وبعض أولاده على مضض وركب الشاحنة. وظل مهدي أحمد البالغ من العمر ٧٢ عاما في المخيم مع زوجته المريضة وابن آخر وبعض أولاد صالح لأن أسماءهم لم ترد في القائمة.

وقال مهدي لرويترز في المخيم ببلدة عامرية الفلوجة "سلموه خيمة. وعاد إلى بيتنا المدمر وحاول إقامتها في فنائنا".

وانفجرت عبوة ناسفة فلقيت زوجة صالح مصرعها على الفور وأصيبت ابنته بحروق غطت جسمها بالكامل. وفقد صالح عينا وأصيب بجروح خطيرة في العين الأخرى وذلك بحسب رواية ابن من أبنائه شهد الحادث.

وليست عائلة أحمد بالحالة الفريدة من نوعها. فقد قال فتى اسمه عبد الله (١٧ عاما) لرويترز إن أسرته أرغمت على العودة إلى بلدة جويبة في ٢٦ تشرين الثاني. وبعد أسبوع وصل ملثمون إلى بيت الأسرة في الساعة الثانية صباحا وطالبوا بمخاطبة والده. وعندما رفض فتح الباب اقتحموا البيت وبدأوا إطلاق النار. أصيب والد عبد الله بجروح في ساقه وفقدت والدته إصبعا. ولا تعرف الأسرة ما الذي كان المسلحون يريدونه.

وقال عبد الله، الذي أصبح معيلا لأسرته ويعمل في متجر بمدينة الفلوجة، "المسألة ليست أننا لا نريد العودة لكن لابد من أن يكون المكان آمنا".

وبالنسبة لكثيرين ليس من المجدي اقتصاديا مغادرة المخيمات حيث يمكن لأي نازح أن يفتح صالونا للحلاقة أو يبيع الفاكهة في الأسواق الشعبية المؤقتة ليحصل على دخل يعادل ٥٠ دولارا شهريا. ولن يتحقق هذا الدخل في مدن النازحين حيث لا وجود لفرص العمل أو الخدمات الأساسية أو المدارس. وقال علاء حسين أحد المقيمين في المخيم "لا يمكنني العودة". وقال رجل يعاني والده من فشل كلوي إن الرحيل معناه ضياع فرصة غسل الكلى المتوفرة في المخيم. ولا توجد أجهزة الغسل الكلوي في قريته الواقعة على بعد ٤٥٠ كيلومترا من المخيم.

وقال جاسم علي (٣٧ عاما) "سأعود بمجرد توفر الخدمات الصحية الكافية هناك. لكن لماذا أعود قبل ذلك؟".

قالت دبلوماسية أمريكية في بغداد إنها سمعت تقارير عن العودة الإجبارية وإن السفارة نقلت ذلك إلى الحكومة العراقية. وأضافت أن الحكومة شددت على التزامها بالعودة الآمنة والطوعية لكنها قالت أيضا إن "ثمة رغبة حقيقية في إعادة الناس إلى بيوتهم بأسرع ما يمكن".